الفعل اولم يوجد الاشكال ثم ان الفعل على الضربين لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها معطوفة
على الجملة التي لا محل لها من الاعراب ويجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف والنصب
على اضمار اعني والجر على البدلية وهو اي المتعدي ما ينصب المفعول به بغير واسطة ولازم وهو
معطوف على متعد ويجوز هنا ما يجوز فيه وهو اي الفعل اللازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز
عنه بغيره كذهبت وقمت وقعدت واعراب هذا التركيب ظاهر والمتعدي اما مفعولين ثانيهما
غير الاول كاعطيت زيدا درهما او هو عين الاول طيب زيد عاقلا ومتعدي الى ثلثة
مفعولين الى ثلثة كاعطيت زيدا درهما او هو عين الاول طيب زيد عاقلا ومتعدي
عمرا فاضلا وهذا الكلام مستغن عن الشرح وقد يقام المفعول مقام الفاعل ولا محل
لهذه الجملة من الاعراب اذ هو ظرف العامل فيه يقام بني له اي كذلك المفعول وهذه
الجملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها الفعل فيه تقع ذكر المفعول الذي اقيم مقام
الفاعل كاسناده اي كاسناد الفعل اليه اي الى ذلك المفعول مثال كقولك ضرب زيد واعطي
زيد درهما واعراب هذا الكلام ظاهر ويجوز اسناده اي اسناد الفعل الى المفعول الثاني
اعطي ادرهم زيد الا في باب حسبت هذا استثناء من قوله ويجوز اسناده الى المفعول الثاني
اي يجوز اسناد الفعل الى المفعول الثاني الا في باب حسبت فان اسناد حسبت الى المفعول الثاني
غير جائز لان المفعول الثاني في هذا الباب خبر في الحقيقة فلو اسند اليه يلزم ان يكون
مخبرا عنه فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول له مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز لفوات
العلية وذلك لانه في المعنى كانه جواب سائل عن العلة فلو اقيم مقام الفاعل لذهب
هذا المعنى لان علة الشيء انما يكون بعد تمام ذكر الشيء والفعل لا يتم الا بفاعل وما قام
مقامه فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول معه مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز ذكر

٣٠

ذلك لانه ان حذف الواو منه ويقام مقام الفاعل يخرج عن كونه مفعولا معه لانه صح المذكور
بعد الواو وان لم يحذف الواو وبعد المصاحبة وهو الفاعل المحدود فان الواو وكونه
في الاصل للعطف يستدعي مصاحبا متقدما عليه فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول
فيه مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز ان كانت الظرفية لازمة له لانه لو اقيم مقام الفاعل
يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول المطلق الذي للتاكيد
وهو المصدر الذي يدل على مجرد مدلول الفعل ام لا يجوز نحو ضرب ضرب زيد قلنا لا يجوز
ذكره لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليه فقد نقل عن سيبويه جوازه كذا في شرح اللب
فان قيل ان العرب لم يحذف الفاعل ويقيم المفعول مقامه قلنا لاغراض احدها ان يكون
الخبر لا يعرف الفاعل فيتركه للجهل به والثاني ان يكون الفاعل عظيما يجله عن المذكور
الثالث ان يكون حقيرا يرتفع عن ذكره والرابع ان يخاف عن ذكره يحذف حذره
والخامس ان يكون الغرض ذكر المفعول دون الفاعل والسادس ان يكون المخاطب قد عرفه
فان قيل لم ضم اوله وكسر ثانيه في الثلاثي قيل فيه وجهان احدهما انهم ارادوا ان يجعلوا
هذا المثال خالصا للمفعول ولو لم يجز نحوهما بهاتين الحركتين كان لهما نظير في الاسماء وفي
الافعال والثاني انهم جعلوا الضمة في اوله بدلا من رفع الفاعل المحذوف وهو الوجه
ضعيف لان المفعول وقد رفع بدلا عن الفاعل ومنصوب الفعل على نوعين في محل لا محل
الجملة من الاعراب لانها مستأنفة الاول خاصة والثاني عام ولا محل لها ايضا لقوله فالخاص
ثلثة احدها المفعول به لانه اي المفعول به انما يكون للمتعدي اي مع اسمه وخبره مجرور
المحل باللام والجار والمجرور متعلق بمقدر فكانه سأل سائل لم كان المفعول به من الخاص
فقال لانه الى آخره واعراب قوله كما ذكرنا وثانيها التمييز اعلم ان التمييز مصدر من قولك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)